يمكن توفير أي فترة انذار مناسبة للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع من الهجمات الاسرائيلية، وذلك دون التطرق الى الحديث عن الطائرات الاسرائيلية، المقاتلة منها والعمودية، أو الصواريخ أرض ـ أرض.

تختلف الاوضاع الجيوستراتيجية في سوريا من حيث اتساع المساحة، بحيث يقع أغلب سكانها بعيداً عن مرمى الأسلحة الأرضية الرئيسة، وان كانت لا تبعد عن مدى الطائرات والصواريخ أرض ـ أرض. ولكن استمرار بقاء الجولان وجبل الشيخ في حوزتها يحقق لسوريا فرصة الانذار بأي اعتداء إسرائيلي محتمل، بينما يحرم إسرائيل من ميزة الانذار المبكر. لكن التكنولوجيا الحديثة، بما فيها من أجهزة الانذار المبكر، يمكن أن تعوض إسرائيل عن ذلك، خاصة إذا استخدمت الأجهزة المحمولة جواً، أو الاقمار الاصطناعية[١٠]. وهكذا، فإن الأوضاع في سوريا يمكن أن تسمح بأن تظل الجولان وجبل الشيخ منزوعة السلاح، في مقابل نزع سلاح منطقة سهل الحولة وهضبة الجليل، مع توفير أجهزة إنذار مبكر للطرفين.

وبالنسبة إلى لبنان، تمثل الأوضاع الاستراتيجية جنوب نهر الليطاني وضعاً استراتيجياً حرجاً هو الآخر؛ إذ يشكل الجنوب اللبناني شريطاً يمتد مع البحر المتوسط مسافة ٢٥ كم تقريباً بعرض حوالى ٣٠ كم، أي أنه يقع، كله، في مرمى المدفعية الاسرائيلية من خارج الحدود. ويمكن تصور أن تظل المنطقة منزوعة السلاح في مقابل نزع سلاح منطقة الجليل شمال حيفا، مع إقامة نظام للانذار المبكر في لبنان، في منطقة بنت جبيل، يقابله نظام اسرائيلي في هضبة الجليل.

رغم أن اسرائيل لا تحتل اراضي اردنية غرب نهر الأردن، إلا ان حالة الحرب القائمة بينهما ستتطلب ترتيبات أمنية لكل منهما، وستطالب اسرائيل بمناطق منزوعة السلاح على الضفة الشرقية ووجود نظام دولي للاشراف على تنفيذ معاهدة السلام بينهما، كما ستطلب نظاماً للاشراف على الجسور عبر نهر الأردن. ويستطيع الأردن ـ بل ومن واجبه ـ ان يطالب، في هذه الحالة، بإجراءات مماثلة في المناطق التي تبقى محتلة من قبل اسرائيل.

يبرز مما سبق أنه إذا اتُخذ مرمى نيران المدفعية أساساً لترتيبات الأمن على كلا الجانبين، العربي والاسرائيلي، فإن ترتيبات الأمن إذا طبقت على كلا الجانبين تعني أن تكون كل المنطقة في الضفة الغربية وهضبة الجولان وجنوب لبنان وقطاع غزة، من الجانب العربي، منزوعة السلاح، وان تكون كل اسرائيل (الأرض المحتلة الباقية) منزوعة السلاح، عدا جنوب بئر السبع، حيث يمكن أن تتمركز قوة جيش الدفاع الاسرائيلي. وان ترتيبات كهذه تعني ان تكون الدولة الفلسطينية بلا جيش بحميها، وان تكون التجمعات السكانية العربية في المناطق منزوعة السلاح، والاسرائيلية في الاراضي المحتلة منزوعة السلاح، محرومة من أي وسيلة للدفاع عن نفسها ضد أي اسلحة يزيد مرماها على مدى المدفعية، مثل طائرات القتال والطائرات العمودية والصواريخ أرض ـ أرض، كما أنه يعني أن تكون عاصمتا، الدولة الفلسطينية واسرائيل، بدون قوة مسلحة مناسبة للدفاع عنهما، الامر الذي يعني ـ إذا طبق ـ أن تكون السواحل الفلسطينية في غزة، والاسرائيلية على باقي السواحل الفلسطينية، واللبنانية في جنوب لبنان، بدون حماية بحرية، حيث لا تكون لها قواعد برية.

تثير الأطروحات السابقة ما تدعو إليه اسرائيل من تطبيق أسس مشابهة لما طبق في معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، والتي اتبع فيها نظام تدريجي للقوات المصرية، بحيث